المعنى عند النحاة والبلاغيين

د.حسام جايل

مقدمة :

للمعنى قيمة كبيرة، وأهمية قصوى في الدراسات العربية؛ قديمها وحديثها، وفي فروعها المختلفة، النحوي والبلاغي،والنقدي والمعجمي .

وقد شكل المعنى عند الأصوليين والمفسرين، وأهل الحديثة قضية كبرى كذلك، فتحدثوا عنه ، وأفاضوا في قضاياه.وارتبطت دراسة المعنى بدراسة دلالة الألفاظ وإحالاتها.(١)

وفي الدرس اللغوي؛ وما يرتبط به من دراسة للنصوص القرآنية والأدبية، نشأت القضية المعروفة بقضية اللفظ والمعنى، ورأينا من ينتصر للفظ، ومن ينتصر للمعنى؛ فالجاحظ على سبيل المثال يرى أن " المعنى والمعاني مطروحة في الطريق يعرفها العجمي والعربي ، والحضري والبدوي، والقروي والمدني وإنما الشأن في إقامة الوزن وتخير اللفظ وسهولة المخرج وكثرة الماء، وفي صحة الطبع وجودة السبك فإنما الشعر صناعة وضرب من النسج وجنس من التصوير"(٢). بينما نجد عبد القاهر الجرجاني، ويصرح بأن "الألفاظ خدم المعاني (٣)"ويرى أن المعنى هو المحرك والقائد لكل ما ينطق به المتكلم.وقد امتد الأمر للدرس الحديث شأن كل القضايا المتجددة"(٤).

***إشكالية البحث**

يحاول هذا البحث أن يبحث الكيفية التي نظر بها النحاة والبلاغيون إلى المعنى، وعلاقته باللفظ، وكذلك علاقته بالتركيب والسياق، وأن يرى مكان المعنى ونصيبه في الدراسات النحوية، والبلاغية؛ وذلك من خلال البحث في بعض نماذج النحاة والبلاغيين العليا الذين شكلت كتبهم وكتاباتهم مرجعا وتأسيسا لكل من الدرس النحوي والبلاغي... وما هي

النتائج المترتبة على نظرة كل من الفريقين، وهل ثمة تلاق بينهما، وقبل ذلك يعرض البحث لتعريف المعنى لغة واصطلاحا.

*** تعريف المعنى:**

*** لغة: المعنى في اللغة**

عنى الشيء قصده وتجشمه.ومعنى كل شيء: محنته وحاله التي يصير إليها أمره .. والمعنى والتفسير والتأويل واحد.. وعنيت بالقول كذا: أردت. ومعنى كل كلام ومعناته ومعنيته: مقصده والاسم العناء.ويقال عرفت ذلك في معنى كلامه ومعناة كلامه .. (٥).

والمعنى: اسم والجمع معانٍ،و المعْنَى : مضمون، فحوى، دلالة، ما يدلّ عليه لفظ، ودقة المعاني: دقتها ولطفها، وبكُلِّ معنى الكلمة: بكلّ ما في الكلمة من تعبير، وعلم المعنى: علم الدِّلالة، وهو مختصّ بدرس معاني الألفاظ والعبارات والتراكيب (٦).

*** المعنى اصطلاحا**

هو" دراسة المعنى أو العلم الذي يدرس المعنى أو ذلك الفرع من علم اللغة الذي يتناول نظرية المعنى أو ذلك الفرع الذي يدرس الشروط الواجب توافرها في الرمز حتى يكون قادرا على حمل المعنى(٧).

وبعض الباحثين يقرن بين الدلالة والمعنى ويستخدمهما بمعنى واحد، لذا نرى هذا العلم يسمى علم المعنى تارة، وعلم الدلالة تارة أخر.والدلالة عند الجرجانى هى:" كون الشئ بحالة، يلزم من العلم به، العلم بشئ آخر، والشئ الأول هو الدال، والثانى المدلول"(٨).

وبهذا يعرف علم الدلالة بأنه" دراسة ظاهرة معينة والوقوف على ماهيتها وجزئياتها وما يتعلق بها دراسة موضوعية(٩).

*** نشأة النحو وعلاقته بالمعنى(١٠):**

لم تكن نشأة النحو بعيدة عن المعنى؛(١١) بل إن الروايات التي تحكى عن سبب نشأة النحو، تدل دلالة قاطعة، على اهتمام النحاة بالمعنى، سواء ما روي عن خطأ القارئ في سورة التوبة، أو ما روي عن موت الأب، أو ما روي عن أبي الأسود وسؤال ابنته له(١٢).بل إن السبب الأقوى والأشهر في نشأة النحو؛ وهو حفظ القرآن ولغته من أن يتسرب إليهما اللحن الذي شاع وانتشر على ألسنة الناس، يدل دلالة واضحة على أن المعنى هو الذي قاد النحاة إلى وضع القواعد النحوية؛ ذلك أن الخطأ في القراءة يترتب عليه فهم خاطئ لمقصود الآيات، وخير شاهد على ذلك ما وقع من القارئ في سورة براءة.

وفي تعريف سيبويه للكلم، وتفضيله مصطلح الكلم على الكلام لأنه أليق بمعناه؛ حيث يقول:" هذا باب علم ما الكلم من العربية " فاختار الكلم على الكلام، وذلك أن الكلام اسم من كلم، بمنزلة السلام من سلم، وهما بمعنى التكليم والتسليم، وهما المصدران الجاريان على كلم وسلم، قال الله سبحانه " وكلم الله موسى تكليماً " وقال – عز اسمه – : " صلوا عليه وسلموا تسليماً " فلما كان الكلام مصدراً، يصلح لما يصلح له الجنس، ولا يختص بالعدد دون غيره، عدل عنه إلى الكلم، الذي هو جمع كلمة، بمنزلة سلمة وسلم، ونبقة ونبق، وثفنة وثفن. وذلك أنه أراد تفسير ثلاثة أشياء مخصوصة، وهي الاسم، والفعل، والحرف، فجاء بما يخص الجمع، وهو الكلم، وترك ما لا يخص الجمع، وهو الكلام، فكان ذلك أليق بمعناه، وأوفق لمراده. فأما قول مزاحم العقيلي:

لظل رهيناً خاشع الطرف حطه ... تخلب جدوى والكلام الطرائف"(١٣).

وقد التفت النحاة إلى المعنى عند تقسيمهم للكلمة إلى: اسم وفعل، وحرف(١٤) ؛حيث نجد أن المعنى هو الكامن خلف هذا التقسيم، وهو المحدد لماهية كل قسم، وقد بنى النحاة هذا التقسيم كذلك " على مراعاة اعتباري الشكل والوظيفة، أو بعبارة أخرى المبنى والمعنى إذ ينشئون على هذين الأساسين قيمًا خلافية يفرقون بها بين كل قسم وقسم آخر من الكلم في لغة ما، ويتضح نظرهم إلى المبنى والمعنى في تقسيمهم للكلم منقول ابن مالك مثلًا:

بالجر والتنوين والندا وأل ومسند للاسم تمييز حصل(١٥)
بتا فعلت وأتت ويا افعلي ونون أقبلنّ فعل ينجلي
سواهما الحرف كهل وفي ولم فعل مضارع يلي لم كيشم

كما يتضح أيضًا قول النحاة في تعريفهم للاسم والفعل والحرف: "الاسم ما دلَّ على مسمًّى، والفعل ما دلَّ على حدث وزمن، والحرف ما ليس كذلك."(١٦)

ولم يقف الأمر بالنحاة عند النشأة والتعريفات فقط؛ بل نجدهم اهتموا بالمعنى عند الحديث كذلك بالمفردة أو اللفظ المفيد لأنها"

١-أصغر عنصر لغوي صالح للإفراد.
٢-تدل على معنى مفرد.
٣-لها صيغة صرفية معينة.
٤-تعتبر نواة للواصق والزوائد.
٥-العنصر اللغوي الوحيد الذي يظهر عليه الإعراب.
٦-أصغر ما يصلح للتقديم والتأخير في السياق.

٧-تتطلب غيرها وغيرها يتطلبها، كما تتنافى مع غيرها وغيرها يتنافى معها."(١٧)

وبعد اللفظة المفردة، ومن قبلها النشأة- كما ذكرنا- وقف المعنى وراء تقسيم النحاة للأبواب النحوية؛ إلى المعرب والمبني، والنكرة والمعرفة، وكذلك إلى مرفوعات ومنصوبات ومجرورات، والجمل إلى اسمية وفعلية، وكذلك تصنيف الأساليب وتنوعها.

فابن جني قد صال وجال، واهتم بالمعنى في كل كتبه، ولجأ إلى التأويل والتخريج من أجل إثبات المعنى، ومن أجل التوفيق بين بين المعنى والقاعدة، وهذا واضح في كتبه: سر صناعة الإعراب، والخصائص، والمحتسب في القراءات،وهو في خصائصه مثلا يعقد بابا للبناء، وفيه يربط ابن جني بين الجملة وطريقة بنائها، وبين سياق الموقف"إن كانت هناك دلالة أخرى من قبل المعنى وقع التصرف فيه بالتقديم والتأخير، نحو أكل يحيى كمثرى: لك أن تقدم وأن تؤخر كيف شئت، وكذلك ضربت هذا هذه، وكلم هذه هذا، وكذلك إن وضح الغرض بالتثنية أو الجمع جاز لك التصرف، نحو قولك أكرم اليحييان البشريين، وضرب البشريين اليحيون، وكذلك لو أومأت إلى رجل وفرس، فقلت: كلم هذا هذا فلم يجبه لجعلت الفاعل والمفعول أيهما شئت، لأن في الحال بياناً لما تعني.(١٨).

وفي في الإعراب يقول ابن جني:"، ألا ترى أن استمرار رفع الفاعل، ونصب المفعول، إنما هو للفرق بين الفاعل والمفعول، وهذا الفرق أمر معنوي، أصلح اللفظ له وقيد مقادة الأوفق من أجله.فقد علم بهذا أن زينة الألفاظ وحليتها لم يقصد بها إلا تحصين المعاني وحياطتها.."(١٩).ولم يكن الخلاف بين مدرستي البصرة والكوفة(٢٠)، خلافا ظاهريا مبنيا على

الجواز والمنع، وإنما كانت العلة في هذا الخلاف راجعة إلى إحكام الضبط، واضطراد القاعدة من أجل وضوح المعنى لدى البصريين، وإلى توسيع رقعة اللغة من أجل التيسير على كل من المتكلم والمتلقي في الإبلاغ والفهم. (٢١)

ولقد كان المعنى حاضرا في كل ما يكتبه النحاة، وما يقولونه؛ فهذا سيبويه رأس النحاة وناشر علم الخليل في كتابه القيم الكتاب وهو" " مجهود علمي يدل على دقة سيبويه في الإلمام بالقواعد النحوية، وهو صورة لجهود الطبقات التي سبقته، وأبرز من له فضل في اكتمال بنيان الكتاب واستوائه على ساقه هو شيخه الخليل بن أحمد الفراهيدي، فأكثر ما في الكتاب آراؤه وأقواله، ولم يكتف سيبويه فيه بالنقل المجرد، بل يحتكم إلى اللغة والسماع والقياس، مع الاستنباط وحسن التعليل والبرهنة والتفريع(٢٢).ويرى د. شوقي ضيف أن لكتاب سيبويه" منهجا سديداً في التصنيف؛ فقد نسق أبوابه وأحكمها إحكاما دقيقا.. (٢٣).

وفي مديح منهج سيبويه يرى د. حسن عبد الغني الأسدي أن" سيبويه قد أخرج كتابه على وفق منهجية منضبطة غاية في الدقة"(٢٤).ونراه في تبويبه لكتابه، يضع المعنى نصب عينه، وفي كثير من مسائله التي عالجها؛ ومن ذلك على سبيل المثال: حديثه عن العلل، والعامل، وتوجيهه لبعض القراءات المشكلة أو الشاذة، وحديثه عن الضرورة الشعرية، وتقسيمه للكلام من جهة الصحة والخطأ، ومن جهة الحسن والقبح. وقد رتب سيويه كتابه على حسب الوظيفة" النحوية التي تؤديها الكلمة في الجملة أو التركيب، فالكلمات في الجملة العربية تقع مبتدأ، وخبرا وفاعلا، وحالا،ووتمييزا..،وترتب أبواب الكتاب بناء على ذلك ، مع تناول موضوعات أخرى ممهدة أو مكملة لتلك الأبواب"(٢٥).

وفي ترتيب الأبواب حرصا منه على بيان المعنى الوظيفي يذكر الباب العام ويذكر تحته أبوابا مثل حديثه عن التصغير،وكذلك قوله في باب الفاعل الذي لا يتعداه فعله إلى مفعول، وباب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول، وهو ما يطلق عليه الآن باب التعدي والزوم.حيث يقول في باب أطلق عليه(٢٦):هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة:

فمنه مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب.

فأما المستقيم الحسن فقولك: أتيتك أمس وسآتيك غداً، وسآتيك أمس.

وأما المستقيم الكذب فقولك: حملت الجبل، وشربت ماء البحر " ونحوه.

وأما المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ في غير موضعه، نحو قولك: قد زيداً رأيت، وكي زيداً يأتيك، وأشباه هذا.

وأما المحال الكذب فأن تقول: سوف أشرب ماء البحر أمس.

هذا باب ما يحتمل الشعر اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام من صرف ما لا ينصرف، يشبّهونه بما قد حذف واستعمل محذوفاً، كما قال العجّاج:

قواطناً مكة من ورق الحمى

يريد الحمام."

وفي هذا النص يبدي سيبويه يهتم اهتماما كبيرا بالمعنى،ويرى د. محمد حماسة أن هذا النص الصغير لسيبويه" يحمل بذور نظرية نحوية دلالية؛ حيث تندمج في تواؤم حميم قوانين النحو مع قوانين الدلالة، أو بعبارة أخر قوانين المعنى النحوي الأولي وتمثله الوظائف النحوية المختلفة مع

قوانين دلالة المفردات الأولية وتمثلها الدلالة المعجمية للكلمة، وتمتزج فيما يمكن أن يسمى"المعنى النحوي الدلالي"(٢٧).

فكل ما مر يثبت اهتمام النحاة بالمعنى، وهناك عدة مسائل تثبت أن النحاة لم يتخلوا عن المعنى ومنها:

١-القياس ٢- العلل ٣- التأويل ٤- العامل

* **القياس:**

لقد كان للقياس أهمية كبرى في النحو، وفي التقعيد اللنحوي، كما كان له دور كبير في إدارك المعنى، ومن هنا قال ابن الأنباري:" النحو قياس، ومن أنكر القياس فقد أنكر النحو(٢٨). وقد لجأ النحاة البصريون إلى القياس، على حين لم يلتفت إليه الكوفيون، ولم يعولوا عليه؛ وذلك لأن الكوفيين كانوا" أهل شعر ورواية لم يلتفتوا كثيرًا إلى قوانين المنطق والأقيسة العقلية. أما البصريون؛ فقد عوضوا تخلفهم في مجال الشعر والرواية بأن أطلقوا لعقلهم العنان وبرعوا في استخدام المنطق ولجأوا أحيانًا إلى النظر المجرد، ويمثل هذا الاتجاه البصري خير تمثيل قول أبي على الفارسي: "لأن أخطئ في خمسين مسألة من باب الرواية خير عندي من أن أخطئ في مسألة واحدة من باب القياس"(٢٩).

وقد قسم النحاة القياس إلى(٣٠):

أ- حمل كلمة على نظائرها في حكم ثبت لها باستقراء كلام العرب.

ب- إعطاء كلمة حكمًا ثبت لغيرها من الكلم المخالف لها في نوعها، ولكن توجد بينهما مشابهة من بعض الوجوه كترخيم المركب المزجي قياسًا على الأسماء المنتهية بتاء التأنيث.

جـ- القياس النظرى الذي لا يعتمد على شاهد من كلام العرب كقول بعضهم: "ولا أمنع أن يجيء الفعل على فَعْلَنَ وإن كان المتقدمون لم

يذكروه. لأن الاسم إذا جاء على ذلك وجب أن يجيء عليه الفعل إذ كان الاسم أصلًا والفعل متفرع عنه. وقد قالوا: ناقة رعشن.. وامرأة خلبن.".(٣١).

والمعنى- كذلك - هو الذي دفع البصريين أحيانا إلى أن يخالفوا" أصلهم في القياس على الكثير وترك القليل، وذلك في مسائل متعددة من مسائل النحو. فنراهم تارة يمتنعون عن القياس على الكثير وتارة يقيسون على المثال الواحد. فمن النوع الأول اعترافهم بأن وقوع المصدر حالًا وصفة كثير ومع ذلك فهم يقصرونه على السماع. ومن ذلك اعترافهم بأن "فعيل" بمعنى مفعول كثير في لسان العرب وقولهم: إنه مع كثرته لم يقس عليه بإجماع(٣٢).

ويأخذ الدكتور تمام حسان على النحاة استخدامهم" أنواعًا من الأقيسة النظرية التي لا تعتمد على شاهد من كلام العرب، كمنعهم تقدم الفاعل على فعله وإعرابهم الجملة: "محمد قام" على أنها مكونة من مبتدأ ثم جملة فعلية مكونة من الفعل وفاعله المستتر، وأخيرًا يعربون الجملة الفعلية خبرًا لهذا المبتدأ.

وقد وأخذ النحاة يتنافسون في هذه الأقيسة النظرية والافتراضات غير الواقعية، وممن تمادوا فيها الرماني المولود سنة ٢٢٧٦ هـ، وفيه يقول الفارسي: "إن كان النحو ما يقوله الرماني فليس معنا منه شيء، وإن كان النحو ما نقوله نحن فليس معه منه شيء" (٣٣)..ولم يكتفوا بذلك، بل فلسفوا القياس، وبحثوا عن أركانه ثم حاولوا أن يحددوا شرائط القياس النحوي (٣٤).

لقد اجتهد النحاة ، وبخاصة البصريون في مسألة القياس،ولا جدال في أن القياس قد نظر فيه إلى المعنى، وتمت مراعاة الجانب الدلالي للأن"

القياس بمعناه العام الذي يبيح لنا محاكاة الكلام العربي الفصيح مهما كان قائله (٣٥).. وبذلك نوسع أصول اللغة وننمى مواردها، ونفتح طرقًا يزداد بها بيان اللغة سعة على سعته.

*** العلل:**

لم يكتف النحاة بفكرة العامل والقياس ، والتأويل، من أجل الحفاظ على المعنى بل استخدموا العلل

والخليل نفسه يعطي صك استخدام العلل بقوله" فإن سنح لغيري علة لما عللته من النحو هو أليق مما ذكرته بالمعلول فليأتِ بها"(٣٦).وتعليلات الخليل وسيبويه كثيرة كثرة لافتة للنظر وقد بلغ من شدة اهتمام النحاة بهذا النوع من البحوث أن ألف فيه بعضهم كتبًا مستقلة، مثل قطرب "توفي ٢٠٦" الذي ألف "العلل في النحو" والمازني "توفي ٢٣٠ أو ٢٤٨" الذي ألف "علل النحو(٣٧).

وقد استخدم النحاة" العلل الثواني والثوالث في النحو، ذلك مثل سؤالهم عن زيد من قولنا: قام زيد: لم رفع، وإجابتهم: لأنه فاعل وكل فاعل مرفوع، ثم سؤالهم: ولم رفع الفاعل؟ وإجابتهم للفرق بين الفاعل والمفعول، ثم سؤالهم: ولِم لم تعكس القضية فينصب الفاعل ويرفع المفعول، وإجابتهم بأن السبب أن الفاعل قليل، لأنه لا يكون للفعل إلا فاعل واحد، فأعطى الأثقل الذي هو الرفع للفاعل، وأعطى الأخف الذي هو النصب للمفعول ليقل في كلامهم ما يستثقلون(٣٨).

وأما ابن جني فيخصص باباب يسميه:باب في تخصيص العلل، ويرى ابن جني أن المعنى هو المحرك لكل ما أخذناه عن العرب من تصرف في مذاهبها في الكلام لأن" عنايتها بمعانيها أقوى من عنايتها بألفاظها... أولا تعلم عاجلاً إلى أن تصير إلى ذلك الباب آجلاً، أن سبب إصلاحها

ألفاظها، وطردها إياها على المثل والأحذية التي قننتها لها، وقصرتها عليها، إنما هو لتحصين المعنى وتشريفه، والإبانة عنه وتصويره"(٣٩).

وفي باب ذكر الفرق بين العلة الموجبة، وبين العلة المجوزة عند العلل أو الإعراب ونجده يجزم بأن المعنى هو المحرك أو المجوز لأكثر من وجه إعرابي؛ كأن نجعل النكرة بعد المعرفة حالا أو بدلا؛ إذا كانت النكرة هي المعرفة في المعنى"ومن علل الجواز أن تقع النكرة بعد المعرفة التي يتم الكلام بها، وتلك النكرة هي المعرفة في المعنى، فتكون حينئذ مخيراً في جعلك تلك النكرة - إن شئت - حالاً، و - إن شئت - بدلاً، فتقول على هذا: مررت بزيد رجل صالح، على البدل، وإن شئت قلت: مررت بزيد رجلاً صالحاً، على الحال. أفلا ترى كيف كان وقوع النكرة عقيب المعرفة على هذا الوصف علة لجواز كل واحد من الأمرين، لاعلة لوجوبه.

وكذلك كل ما جاز لك فيه من المسائل الجوابان، والثلاثة، وأكثر من ذلك على هذا الحد، فوقوعه عليه علة لجواز ما جاز منه، لا علة لوجوبه. فلا تستنكر هذا الموضع(٤٠).

وقد هاجم ابن حزم علل النحو ورأى أنها "كلها فاسدة لا يرجع منها شيء إلى الحقيقة ألبتة.

قيمة الدراسات النحوية عند العرب(٤١):

ولابن جني رأي في مسألة الإعراب، ويعلل وجود الزوائد واللواصق، حيث يرى أنها إنما جاءت لزيادة المعنى،لأن كل زيادة في المبنى إنما هي زيادة في المعنى، يقول في باب في الرد على من ادعى على العرب عنايتها بالألفاظ،

وهنا يقول ابن جني أن المعنى كامن وراء كل ما فعلته العرب، وأن الزوائد واللواحق- كذلك- أو الملحقات إنما هي لزيادة في المعنى؛ لأن كل زيادة في المعنى إنما هي زيادة في المعنى"فلما كانت هذه الزوائد في هذه المثل إنما جيء بها للمعاني خشوا إن هم جعلوها ملحقة بذوات الأربعة أن يقدر أن غرضهم فيها إنما هو إلحاق اللفظ باللفظ، نحو شملل وجهور، وبيطر، فتنكبوا إلحاقها بها، صوناً للمعنى، وذباً عنه أن يستهلك ويسقط حكمه، فأخلوا بالإلحاق لما كان صناعة لفظية، ووقروا المعنى ورجبوه، لشرفه عندهم، وتقدمه في أنفسهم. فرأوا الإخلال باللفظ في جنب الإخلال بالمعنى يسيراً سهلاً، وحجماً محتقراً. وهذا الشمس إنارة مع أدنى تأمل.

ويدلك على تمكن المعنى في أنفسهم وتقدمه للفظ عندهم تقديمهم لحرف المعنى في أول الكلمة، وذلك لقوة العناية به، فقدموا دليله ليكون ذلك أمارة لتمكنه عندهم.

وعلى ذلك تقدمت حروف المضارعة في أول الفعل، إذ كن دلائل على الفاعلين: من هم، وما هم، وكم عدتهم، نحو أفعل، ونفعل، وتفعل، ويفعل،

أفلا ترى إلى حروف المعاني: كيف بابها التقدم، وإلى حروف الإلحاق والصناعة: كيف بابها التأخر. فلو لم يعرف سبق المعنى عندهم، وعلوه في تصورهم، إلا بتقديم دليله، وتأخر دليل نقيضه، لكان مغنياً من غيره كافياً.(٤٢).

وهو يعلل كثيرا وينتصر لكل ما فعلته العرب، وكتابه الخصائص مليء بأبواب تناصر المعنى، ومنها على سبيل لمثال:

باب في تلاقي المعاني على١/١٤٥ وتصاقي اللفظ لتصاقب المعاني،وواباب إمساس الألفاظ أشباه المعاني ١/١٥٥،و باب الحمل على المعنى١/٢٢٠ وباب في إيراد المعنى المراد ٢٣٤،ووالتفسير على المعنى ١/٣٠٨ ،وتجاذب المعنى والإعراب ٣٠٧. وقوة اللفظ لقوة المعنى ٣٠٧..إلخ.

*** التأويل**

قد لجأ النحاة إلى التأويل من أجل توضيح المعنى الغامض، وحتى تضطرد القاعدة، وقد اشتهر البصريون بالتأويل إلى حد بعيد،"وذلك تبعًا لرفضهم كثيرًا من الأمثلة العربية الصحيحة، ونتيجة لمحاولاتهم المتكررة إخضاع الأمثلة العربية الصحيحة لأقيستهم النظرية البحث.ويمتدح الدكتور شوقي ضيف صنيع البصريين هذا بقوله: "على أنه ينبغي أن نعرف أن المدرسة البصرية حين نحَّت الشواذ عن قواعدها لم تحذفها ولم تسقطها، بل أثبتتها، أو على الأقل أثبتت جمهورها، نافذة في كثير منها إلى تأويلها، حتى تنحي عن قواعدها ما قد يتبادر إلى بعض الأذهان من أن خللًا يشوبها، وحتى لا يغمض الوجه الصحيح في النطق على أوساط المتعلمين، إذ قد يظنون الشاذ صحيحًا مستقيمًا، فينطقون به، ويتركون المطرد في لغة العرب الفصيحة. ومن هنا تتعرض الألسنة للبلبلة ... وقد ينجذب إليها بعض من لم يفقه الفرق بين القاعدة الدائرة على كثرة الأفواه، بل على كثيرها الأكثر، والقاعدة التي لم يرد منها إلا شاهد واحد، مما قد يؤول إلى اضطراب شديد في الألسنة"(٤٣).

ومن أجل المعنى لجأ النحاة إلى التأويل والتقدير؛ ووجهوا ما خالف القاعدة المضطردة – وبخاصة البصريون- حتى يستقيم المعنى، وقد فعل سيبويه نفسه هذه؛ حيث كان له وجهة نظر أو رأي في بعض الآيات،ومن

ذلك أنه أجاز القراءة بغير الوارد في الرواية إذا كان يوافق وجوه العربيةرغم عدم القراءة بها وقال:" القراءةُ لا تُخالَف؛ لأن القراءة سنة" وقام بتفضيل القراءات التي انفرد بها أحد القراء على قراءة الجمهور أحيانا(٤٤).

وقد بدأت التأويلات من اللحظة الأولى لوضع النحو،"ومن تأويلاتهم .. ما يقوله المبرد في إعراب قوله تعالى: {ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّى حِينٍ} (٤٥). يقول المبرد إن فاعل "بدا" مصدر مقدر، وتأويل الآية: ثم بدا لهم بدو. ولكن حذف بدو من الكلام لأن "بدا" تدل عليه. ولا معنى لكل هذا الكلام لأن "ليسجننه" جملة في موضع الفاعل - على حد تعبير ابن ولاد. ويستمر ابن ولاد قائلًا: "وأما قوله: إنه يضمر فيه البدو، فإنما نضمر إذا كان الكلام محتاجًا إلى الإضمار ناقصًا عن التمام.فأما إذا كان الكلام تامًّا مفيدًا، فلا حاجة بنا إلى الإضمار(٤٦)." وقد كان التأويل ناتجا طبيعيا" لإفراط البصريين في استخدام الأقيسة العقلية وتشددهم في قبول الشاهد النحوي، أن وجدوا أنفسهم أمام شواهد فصيحة تخالف قياسهم المنطقي أو قاعدتهم التي استنبطوها. وهنا وجدوا أنفسهم مضطرين إما إلى تأويلها وإخراجها عن ظاهرها لتنسجم مع قواعدهم، وإما إلى رميها بالشذوذ أو الخطأ(٤٧).

ويرى بعض الباحثين أن تأويلات النحاة قد أدت إلى إفساد النحو العربي وملئه بمسائل ومشاكل لا نحتاج إليها في تصحيح نطقنا أو تقويم لساننا(٤٨).على أننا نرى أن باب التأويل قد فتح الطريق أمام ما يغمض من التراكيب، لتعدد المعنى واحتماليته، وكذلك أمام التوجيه النحوي بما يحافظ على اضطراد القاعدة

***نظرية العامل:**

لا شك أن نظرية العامل من أهم قضايا النحو العربي، وقد شغلت حيزا كبيرا من كتابات النحاة، وقد" اختلف النحاة في نظرية العامل ومسوغاته((٤٩) واعتمدها النحويون القدامى بما أنهم المؤسسون لها وساروا عليها وانطلقوا منها في تأسيس القواعد النحوية ، مما يدل على أنها ركن مهم في النحو العربي فمن دونها لا يقوم إعراب ولا تحدد هوية الكلمة.

وقد نشأت" جذور نظرية العامل لدى عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، وحذا حذوه عيسى بن عمر ، وتأسس واتسع عند الخليل بن أحمد الفراهيدي ، وطبقت النظرية في النحو على يد سيبويه في كتابه الذي انطلق فيه من نظرية العامل في تقسيم أبوابه ، وتقسيم الكلام من الأفعال والأسماء والحروف . وسار من بعده عدد كبير من العلماء في إنجازاتهم ومؤلفاتهم النحوية بناء على فكرة العامل وأثرها في التراكيب النحوية (٥٠).وقد وضع العلماء للعامل أنواعا ودرجات منها:

١- اللفظي : وهو العامل فيما بعده الظاهر من القول . كالحروف والأفعال والأسماء.

٢- المعنوي : وهو العامل فيما بعده المضمر أو المخفي الذي لا يصحبه قرائن لفظية، كالابتداء.

ودرجات العامل انقسمت إلى : قوية،كالأفعال (لأنها حدث ترتبط به مقيدات أو متعلقات تحدد جهة من جهاته ، كالمحدِث والمحدَث والعلة والزمان والمكان والهيئة (٥١)،" وضعيفة كالأسماء ، ودرجات القوة والضعف تكون تدريجيا إذ قصدوا بالقوة أي قدرتها على التأثير في المعمول والارتباط به على نحو مخصوص ، وعدوا أقوى العوامل الفعل ،

ومن ثم قوة اسمي الفاعل والمفعول ، ومن ثم قوة المصادر ، ومن ثم قوة الصفات ، ومن ثم قوة ما يجري مجرى الفعل ، ومن ثم قوة ما يجري مجرى اسمي الفاعل والمفعول. وأيضا قسموا العامل إلى عوامل أصلية كالأفعال والحروف ، وعوامل فرعية كالأسماء .

ويقسم ابن جني العامل إلى قسمين فيقول:" مقاييس العربية وهي ضربان : أحدهما معنوي ، والآخر لفظي . وهذان الضربان وإن عمّا وفشوا في هذه اللغة ، فإن أقواهما وأوسعها هو القياس المعنوي ... ومثله اعتبارك باب الفاعل والمفعول به ، بأن تقول : رفعت هذا لأنه فاعل ، ونصبت هذا لأنه مفعول . فهذا اعتبار معنوي لا لفظي .. (٥٢)." ويزيد المسألة شرحا وتفصيلا فيقول:"وإنما قال النحويون : عامل لفظي ، وعامل معنوي ؛ ليروك أن بعض العمل يأتي مسببا عن لفظ يصحبه ؛ كمررت بزيد، وليت عمرا قائما ، وبعضه يأتي عاريا من مصاحبة لفظ يتعلق به ، كرفع المبتدأ بالابتداء ورفع الفعل لوقوعه مع الاسم ؛ هذا ظاهر الأمر ، وعليه صفحة القول . فأما في الحقيقة ومحصول الحديث ، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم ، إنما هو للمتكلم نفسه ، لا لشيء غيره ، وإنما قالوا : لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ ، أو باشتمال المعنى على اللفظ . وهذا واضح (٥٣).وهنا نجد ابن جني يرجع العامل للمتكلم نفسه.

وهذا الكلام قريب مما قال به سيبويه من قبل؛ حيث يرجع" سبب الحكم الإعرابي إلى قصد المتكلم فيقول مثلا فيما يرتفع أو ينتصب على الحال : هذا باب ما يرتفع فيه الخبر ؛ لأنه مبني على مبتدأ ، أو ينتصب فيه الخبر لأنه حال لمعروف مبني على مبتدأ ...(فذكر في حالة النصب) وأما النصب فقولك : هذا الرجل منطلقا ، جعلت الرجل مبنيا على (هذا)

وجعلت الخبر حالا له قد صار فيها ، فصار كقولك : هذا عبد الله منطلقا . وإنما تريد في هذا الموضع أن تذكِّر المخاطب برجل قد عرفه قبل ذلك ، وهو في الرفع لا يريد أن يذكِّره بأحد ، وإنما أشار فقال : هذا منطلق(٥٤). وينبه على هذا في مكان آخر حيث يقول في هذا باب ما ينتصب" ؛ لأنه ليس من اسم ما قبله ، ولا هو هو) على لسان الخليل في مسألة ما أُجري مجرى المصادر ويكون فيه الوجه الإعرابي إما النصب وإما الرفع فضرب مثالا : هذه مئة وزنَ سبعة ، فقال فيها الخليل : إذا جعلت (وزن) مصدرا نصبت ، وإن جعلته اسما وصفت (٥٥)، ويقصد بالوصف أن يكون مرفوعا بدليل قوله : وإن شئت قلت : وزنُ سبعةٍ،فلا يقوم كلام من دون معنى يريده(٥٦).

وهناك ما يشبه الإجماع من النحاة على قيمة المعنى، وأن العامل مهم لإدارك المعنى ، ويصرح ابن جني بقوله" اعلم أن إجماع أهل البلدين (يعني البصرة والكوفة) إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده ألا تخالف المنصوص والمقيس على المنصوص ، فإذا لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه "(٥٧).

وتأكيدا على أهمية العامل يرى بعض الباحثين أن "العامل ليس مجرد نظرية فحسب وإنما هو أمر منطقي يراد به تحديد الكلم ومعناه ، وسياقه على ما ساقته العرب في ألفاظها دون الخروج عنها ، معللين لكل حكم ووجه إعرابي بعامله دون المبالغة أو إيجاد ما ليس فيه ، فالنظرية في بدايتها كانت معتدلة منطقية لم تأخذ ذاك المنحى الخلافي الشديد بين العلماء ، وإنما كان ذلك في عصور متأخرة عن مؤسسي النحو ورواده وعباقرته ، مما يدل على ضعفهم في الجوانب النحوية وقصور النظر لديهم، وسوء فهمهم لأهداف العامل وكينونته وربطه بمسائل أخرى لا

يجب ربطها بها ، إضافة إلى ما تنادي به النفس بإزالتها لصعوبتها على أنفسهم أو لعدم استيعابهم الكافي لها ، فآثروا الإلغاء على التمعن أو التبسيط لها أو – على أقل تقدير – الأخذ بها كما هي قديما باعتدالها ، فغالوا في دراستها ومناقشتها والغوص فيها . فإن ضاع العامل وهدم لهدم النحو كله ، ولخرجنا من ذلك دون قواعد ثابتة للغتنا ولعدنا إلى سابق عهدنا قبل خمسة عشر قرنا هجريا ، دون قواعد لغوية عربية ، ولضاع مدلول الكلام بين مشيئة المتكلم في رفعه مرة ونصبه مرة وجره مرة جزمه مرة . وذلك كله أمر لا يصح ولا يقبله عقل اعتاد على المنطقية والنظام في الكون(٥٨).

وقد بالغ النحاة في نظرية العامل، وفلسفوها، حتى ألفوا كتبًا تجمع قواعد النحو بعنوان العوامل. فألف أبو علي الفارسي كتاب العوامل ومختصره، وألف عبد القاهر الجرجاني العوامل المائة، ودونوا للعوامل شروطًا وأحكامًا هي عندهم فلسفة النحو وسر العربية فقالوا:لا يجتمع عاملان على معمول واحد "ذاكر ونجح محمد ، والحرف لا يعمل في نوع من الكلمات حتى يكون مختصًّا به "النصب بأن مضمرة بعد فاء السببية,."لا يعمل في الاسم وضميره معًا "محمدًا ضربته." إلى آخر ما هو مذكور في كتبهم.

و قد اكتملت فلسفة العامل للنحاة ؛حتى أنهم حكموها في اللغة وجعلوها ميزان الجدل الدائر بينهم، وتعدوا هذا إلى تفضيل بعض اللهجات العربية على بعض؛ انطلاقا من هذه الفلسفة واستنادا إليها، بل إن الدكتور تمام حسان يرى أنهم " تجاوزوا ذلك إلى رفض بعض الأساليب العربية المنقولة(٥٩).

وقد كان النحاة -في سبيلهم هذه- متأثرين بروح الفلسفة التي كانت شائعة بين المتأخرين منهم، فهم يعللون منعهم اجتماع عاملين على معمول واحد بقولهم: "إذا اتفق العاملان في العمل لزم تحصيل الحاصل وهو محال، وإن اختلفا لزم أن يكون الاسم مرفوعًا منصوبًا مثلًا، ولا يجتمع الضدان في محل"(٦٠).العامل وذلك مثل اختلافهم في الناصب بعد الفاء والواو أهو هذه الأدوات نفسها؟ أم "أن" مضمرة؟ أم أن الفعل منصوب على الخلاف؟ ومثل خلافهم في رافع المبتدأ والخبر، فقيل: إن المبتدأ يرتفع بالابتداء والخبر بالابتداء كذلك أو الابتداء والمبتدأ معًا، وقيل: إن المبتدأ والخبر يترافعان فيرفع المبتدأ الخبر والخبر والمبتدأ. وكذلك فخلافهم في رافع المضارع فقيل: هو التجرد من الناصب والجازم، وقيل: وقوعه موقع الاسم، وقيل: المضارعة، وقيل: حروف المضارعة(٦١).

وخلاصة القول أن العامل كان له دور كبير في ضبط القواعد، ومن ثم في إدار المعنى النحوي الوظيفي، وتوجيهه أحيانا هذا ما رأيناه من اشتغال النحاة بالمعنى، وعرفنا كيف أنهم لم يتوانوا عن خدمة المعنى والاهتمام به إلى حد رأى فيه البعض مبالغة، بل ومعاظلة أحيانا، وسوف نعرض للبلاغيين حتى نرى كيف كانت نظرتهم للمعنى؟

***البلاغيون.**

لقد شارك البلاغيون في قضية المعنى، وحازت انتباههم، وشغلت حيزا من كتبهم، منهم الجاحظ، وعبد القاهر الجرجاني، والسكاكي وآخرون،ولم يكن عملهم في المعنى بعيداً عن اللفظ، والتركيب والسياق.

فالقارئ المتعجل يجد أن الجاحظ قد انحاز انحيازا صريحا ومباشرا للفظ، والتركيب، والوزن فيرى أن" المعنى والمعاني مطروحة في الطريق

يعرفها العجمي والعربي ، والحضري والبدوي ، والقروي والمدني وإنما الشأن في إقامة الوزن وتخير اللفظ وسهولة المخرج وكثرة الماء ، وفي صحة الطبع وجودة السبك فإنما الشعر صناعة وضرب من النسج وجنس من التصوير(٦٢)".

والمعاني لا حياة لها ولا وجود بغير الألفاظ ؛لأن" المعاني القائمة في صدور النّاس المتصوَّرَة في أذهانهم والمتخلِّجة في نفوسهم والمتَّصِلة بخواطرهم والحادثة عن فِكَرهم مستورةٌ خفيّة وبعيدةٌ وحشية محجوبةٌ مكنونة وموجودةٌ في معنَى معدومةٍ لا يعرف الإنسانُ ضميرَ صاحِبه ولا حاجة أخيه وخليطِه ولا معنَى شريكِهِ والمعاونِ له على أموره وعلى مالا يبلغه من حاجات نفسه إلاّ بغيره وإنما يُحيي تلك المعانيَ ذكرُهم لها وإخبارُهم عنها واستعمالُهم إيّاها وهذه الخصالُ هي التي تقرّبها من الفهم وتُجَلِّيها للعقْل وتجعل الخفيَّ منها ظاهراً والغائبَ شاهداً والبعيدَ قريباً وهي التي تلخِّص الملتبِس وتحلُّ المنعقد وتجعل المهمَل مقيَّداً والمقيَّد مطلقاً والمجهولَ معروفاً والوشيَّ مألوفاً والغُفْل موسوماً والموسومَ معلوماً وعلى قَدر وُضوح الدَّلالة وصوابِ الإشارة وحسن الاختصار ودِقّةِ المَدْخَل يكون إظهارُ المعنى وكلّما كانت الدَّلالة أوضَحَ وأفْصَح وكانت الإشارةُ أبيَنَ وأنْوَر كان أنفَعَ وأنْجَع والدَّلالة الظاهرةُ على المعنى الخفيّ هو البيانُ الذي سمِعْتَ اللَّه عزّ وجلّ يمدحُه ويدعو إليه ويحثُّ عليه بذلك نَطَقَ القُرآنُ وبذلك تفاخَرَت العَرب وتفاضَلَتْ أصنافُ العَجَم... (٦٣). "

ثم يوضح خلاف حكم المعاني عن الألفظ ؛لأن"المعانِيَ مبسوطةٌ إلى غير غاية وممتدّةٌ إلى غير نهاية وأسماءَ المعاني مقصورةٌ معدودة ومحصَّلةٌ محدودة وجميعُ أصنافِ الدِلاَّلات على المعاني من لفظ وغير لفظ خمسة أشياءَ لا تنقُص ولا تَزيد: أولها اللفظ ثم الإشارة ثم العَقْد ثم الخَطّ ثمَّ

الحالُ التي تسمّى نِصْبةً، والنِّصبة هي الحال الدّالةُ التي تقوم مقامَ تلك الأصنافِ ولا تقصِّرُ عن تلك الدَّلالات. ولكلِّ واحدٍ من هذه الخمسة صورة بائِنةٌ من صورة صاحبتها وحليةٌ مخالفةٌ لحِلْية أُختها وهي التي تكشِف لك عن أعيان المعاني في الجملة ثمَّ عن حقائقها في التَّفسير وعن أجناسها وأقدارها وعن خاصِّها وعامِّها وعن طبقاتها في السارّ والضارّ وعمّا يكون منها لَغْواً بَهْرَجاً وساقطاً مُطَّرَحاً"(٦٤)

وفي ظني أن، ما دفع الجاحظ لهذا، هو ما رآه من انجراف الناس خلف المعاني المباشرة والتي تشبه الوعظ في كثير منها.

وإذا قفزنا قفزة زمنية من الجاحظ إلى عبد القاهر الجرجاني، وجدنا عبد القاهر منافحا ومدافعا شرسا عن المعنى، ولا يرى المعنى غير النظم، وأن اللفظة تتفاوت وتنماز ليس لذاتها؛ بل تبعا لمعانيها" (٦٥)

ويرى أن الألفاظ، التي هي أوضاع اللغة، لا تحمل معنى في أنفسها لأننا إن زعمنا هذا"لأدّى ذلك إلى ما لا يشك عاقل في استحالته، وهو أن يكونوا قد وضعوا للأجناس الأسماء التي وضعوها لها لتعرفها بها، حتى كأنهم لو لم يكونوا قالوا: «رجل» و «فرس» و «دار»، لما كان يكون لنا علم بهذه الأجناس ولو لم يكونوا وضعوا أمثلة الأفعال لما كان لنا علم بمعانيها حتى لو لم يكونوا قالوا:

»فعل» و «يفعل»، لما كنّا نعرف الخبر في نفسه ومن أصله- ولو لم يكونوا قد قالوا:

»افعل»، لما كنّا نعرف الأمر من أصله، ولا نجده في نفوسنا وحتى لو لم يكونوا قد وضعوا الحروف، لكنا نجهل معانيها، فلا نعقل نفيا ولا نهيا ولا استفهاما ولا استثناء. كيف؟ والمواضعة لا تكون ولا تتصوّر إلا على معلوم، فمحال أن يوضع اسم أو غير اسم لغير معلوم، لأن المواضعة

كالإشارة، فكما أنّك إذا قلت: «خذ ذاك»، لم تكن هذه الإشارة لتعرّف السامع المشار إليه في نفسه، ولكن ليعلم أنّه المقصود من بين سائر الأشياء التي تراها وتبصرها. كذلك حكم «اللفظ» مع ما وضع له. ومن هذا الذي يشكّ أنا لم نعرف «الرجل» و «الفرس» و «الضرب» و «القتل» إلّا من أساميها؟ لو كان لذلك مساغ في العقل، لكان ينبغي إذا قيل: «زيد» أن تعرف المسمّى بهذا الاسم من غير أن تكون قد شاهدته أو ذكر لك بصفة(٦٦).

والمعنى عند عبد القاهر قريب من المعنى الوظيفي عند النحاة،"وخير دليل على ذلك ما فعله عبد القاهرحيث إن النظم في تصور عبد القاهر هو" العلاقات النحوية بين الأبواب؛ كتصور علاقة الإسناد بين المسند إليه والمسند، وتصور علاقة التعدية بين الفعل والمفعول به، وتصوّر علاقة السببية بين الفعل والمفعول لأجله، وهلمَّ جرًّا"(٦٧).

ويزيد الأمر وضوحا،ويؤكد على الوظيفة النحوية، وعلى المعنى الوظيفي بقوله:"وإذ قد عرفت أن مدار أمر النظم على معاني النحو وعلى الوجوه والفروق التي من شأنها أن تكون فيه، فاعلم أن الوجوه والفروق كثيرة ليس لها غاية تقف عندها، ونهاية لا نجد لها ازديادًابعدها. ثم اعلم أن ليست المزية بواجبة لها في نفسها، ومن حيث هي علي الإطلاق، ولكن تعرض بسبب المعاني والأغراض التي يوضع لها الكلام، ثم بحسب موقع بعضها من بعض، واستعمال بعضها مع بعض..واعلم أنه وإن كانت الصورة في الذي أعدنا وأبدأنا فيه من أنه لا معنى للنظم...(٦٨).

*** رأيه في الإعراب:**

ويحدثنا عبد القاهر عن قيمة الإعراب،ويرى أن الإعراب يوضح المعنى ويبينه، ويفك مغاليق الألفاظ؛لأن" الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها، وإن الأغراض كامنة فيها حتى يكون هو المستخرج لها، وإنه المعيار الذي لا يُتبين نقصان كلام ورجحانه حتى يُعرض عليه، والمقياس الذي لا يُعرف صحيح من سقيم حتى يرجع إليه، ولا ينكر ذلك إلا من ينكر حسه، وإلا من غالط في الحقائق نفسه"(٦٩)."فالإعراب في نظر عبد القاهر ليس تقريرا أو وصفا للسطح الخارجي أو الهيئة الشكلية للكلمات، ولكنه نفاذ وراء هذا السطح وكشف عن المعاني أو- بتعبير أدق- العلاقات النحوية بين معانيها(٧٠)."

وكلام عبد القاهر هذا قريب من كلام ابن جني ؛ حيث يعقد الرجل بابين لبيان الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى؛ وفيهما ينتصر للمعنى، ويرى أن المعنى محرك الإعراب، بل يزيد في ذلك ويرى أن المعنى يجوز الإقواء أو ما نطلق عليه الضرورة الشعرية فيقول:"هذا الموضع كثيراً ما يستهوي من يضعف نظره إلى أن يقوده إلى إفساد الصنعة. وذلك كقولهم في تفسير قولنا " أهلَكَ والليلَ " معناه الحق أهلك قبل الليل، فربما دعا ذاك من لا دربة له إلى أن يقول " أهلك والليل " فيجره، وإنما تقديره الحق أهلك وسابق الليل. وكذلك قولنا زيد قام: ربما ظن بعضهم أن زيداً هنا فاعل في الصنعة، كما أنه فاعل في المعنى. وكذلك تفسير معنى قولنا: سرني قيام هذا وقعود ذاك، بأنه سرني أن قام هذا وأن قعد ذاك، ربما اعتقد في هذا وذاك أنهما في موضع رفع لأنهما فاعلان في المعنى. ولا تستصغر هذا الموضع، فإن العرب أيضاً قد مرت به وشمت روائحه، وراعته. وذلك أن الأصمعي أنشد في جملة أراجيزه

شعراً من مشطور السريع طويلاً، ممدوداً، مقيداً، التزم الشاعر فيه أن جعل قوافيه كلها في موضع جر إلا بيتاً واحداً من الشعر:

يستمسكون من حذار الإلقاء ... بتلعات كجذوع الصيصاء

رِدِي رِدِي وِردَ قطاة صماء كدرية أعجبها برد الماء

تطرد قوافيها كلها على الجر إلا بيتاً واحداً، وهو قوله: كأنها وقد رآها الرؤاء والذي سوغ ذاك – على ما التزمه في جميع القوافي – ما كنا على سمته من القول. وذلك أنه لما كان معناه: كأنها في وقت رؤية الرؤاء تصور معنى الجر من هذا الموضع، فجاز أن يخلط هذا البيت بسائر الأبيات، وكأنه لذلك لم يخالف.ونظير هذا عندي قول طرفة:

في جفان تعتري نادينا وسديف حين هاج الصِنَّبِر(٧١).

ومن ذلك قولهم في قول العرب: كل رجل وصنعته، وأنت وشأنك: معناه أنت مع شأنك، وكل رجل مع صنعته، فهذا يوهم من أمم أن الثاني خبر عن الأول، كما أنه إذا قال أنت مع شأنك فإن قوله " مع شأنك " خبر عن أنت. وليس الأمر كذلك، بل لعمري إن المعنى عليه، غير أن تقدير الأعراب على غيره. وإنما " شأنك " معطوف على " أنت " ، والخبر محذوف للحمل على المعنى، فكأنه قال: كل رجل وصنعته مقرونان، وأنت وشأنك مصطحبان. وعليه جاء العطف بالنصب مع أن، قال:

أغار على معزاي لم يدر أنني وصفراء منها عبلة الصفوات(٧٢).

وفي باب في أن المحذوف يرى أن تقدير الإعراب يكون على" سمت تفسير المعنى فهو ما لا غاية وراءه، وإن كان تقدير الإعراب مخالفاً لتفسير المعنى تقبلت تفسير المعنى على ما هو عليه، وصححت طريق تقدير الإعراب، حتى لا يشذ شيء منها عليك، وإياك أن تسترسل فتفسد ما تؤثر إصلاحه، ألا تراك تفسر نحو قولهم: ضربت زيداً سوطاً أن معناه ضربت

زيداً ضربة بسوط. وهو - لا شك - كذلك، ولكن طريق إعرابه أنه على حذف المضاف(٧٣).

وكأني بعبد القاهر قد اطلع على خصائص ابن جني- وهذا مما لا شك فيه- ولكن العجب من عدم الإشارة إليه البتة.

وعودة إلى الجرجاني فإنه يركز على حسن التخير النحوي، وعبد القاهر وإن بدا من أنصار المعنى فإنه كذلك يقرن بين التراكيب النحوية على طريقة معينة لأداء معنى معين، ويرى أن المعنى هو الذي قاد القائل إلى هذا التركيب دون سواه"كيف ينبغي أن يَحْكُمْ في تفاضُل الأقوال إذا أراد أن يقسّم بينها حظوظها من الاستحسان، ويعدّل القسمةَ بصائب القِسطاس والميزان، ومن البيّن الجليّ أن التبايُنَ في هذه الفضيلة، والتباعد عنها إلى ما ينافيها من الرذيلة، ليس بمجرَّد اللفظ، كيف والألفاظ لا تُفيد حتى تُؤلَّف ضرباً خاصّاً من التأليف، ويُعْمَد بها إلى وجه دونِ وجهٍ من التركيب والترتيب، فلو أنك عَمَدت إلى بيت شعرٍ أو فَصْل نثرٍ فعددت كلماته عَدّاً كيف جاء واتَّفق، وأبطلت نضدَهُ ونظامه الذي عليه بني، وفيه أفرغ المعنى وأجري، وغيّرت ترتيبه الذي بخصوصيته أفاد ما أفاد، وبنَسَقِه المخصوص أبان المراد، نحو أن تقول في: " من الطويل قِفا نَبْكِ من ذِكْرَى حَبيبٍ ومنزل " منزل قفا ذكرى من نبك حبيب، أخرجته من كمال البيان، إلى مجال الهَذَيان، نعم وأسقطت نسبتَهُ من صاحبه، وقطعت الرَّحمِ بينه وبين مُنْشِئه، بل أحَلْت أن يكون له إضافةٌ إلى قائل، ونَسَبٌ يَخْتَصّ بمتكلم، وفي ثبوت هذا الأصل ما تَعْلم به أنّ المعنى الذي له كان هذه الكلم بيتَ شعرٍ أو فصلَ خطابٍ، هو ترتيبها على طريقة معلومة، وحصولها على صورة من التأليف مخصوصة، وهذا الحُكْمُ - أعني الاختصاص في الترتيب - يقع في الألفاظ مرتَّباً على المعاني المرتَّبة في النفس، المنتظمةِ

فيها على قضيّة العقل، ولا يُتّصوَّر في الألفاظ وُجُوبُ تقديم وتأخير، وتخصُّصٍ في ترتيب وتنزيل، وعلى ذلك وُضِعَت المراتبُ والمنازلُ في الجمل المركَّبة،وأقسام الكلام المدَّونة(٧٤).

وفي قضية اللفظ والمعنى يرى أن الألفاظ" خدم ُ المعاني والمُصرَّفةُ في حكمها، وكانت المعاني هي المالكة سياستهَا، المستحقَّةَ طاعتها، فمن نَصَرَ اللفظ على المعنى كان كمن أزال الشيء عن جِهَته، وأحاله عن طبيعتهالسابق(٧٥).

و في مسألة التجنيس يرى أن المعنى –كذلك- كامن وموجه لفكرة التجنيس أو الجناس"

أما التجنيس فإنك لا تستحسن تجانُس اللفظتين إلا إذا كان وقع معنييهما من العقل موقعاً حميداً، ولم يكن مَرْمَى الجامع بينهما مَرْمًى بعيداً، أتراك استضعفتَ تجنيس أبي تمام في قوله:من الكامل

ذَهَبَت بمُذْهَبَهِ السَّمَاحَةُ فَالْتَوت فِيهِ الظُّنُونُ: أَمَذْهَبٌ أم مُذْهَبُ

واستحسنتَ تجنيس القائل: حتى نَجَا من خَوفِهِ وَمَا نَجا

وقول المحدَث:

ناظِراه فيما جَنَى ناظِراه أوْ دَعانِي أمُتْ بما أَودعَانِي(٧٦).

وبعد ذلك لا يترك المعنى خلوا من التراكيب، ويستمر في انتصاره للمعنى في باب تقسيم المجاز يقول" واعلم أن المجاز على ضربين: مجازٌ من طريق اللغة، ومجازٌ من طريق المعنى والمعقول، فإذا وصفنا بالمجاز الكلمة المُفردة كقولنا: اليد مجاز في النعمة والأسد مجازٌ في الإنسان وكلِّ ما ليس بالسبع المعروف، كان حُكماً أجريناه على ما جرى عليه من طريق اللغة،دون أن يكون ذلك لاصطلاحٍ وَقَع وتواضعٍ اتَّفق، ولو كان كذلك، لم تختلف المواضعات في الألفاظ والخطوط، ولكانت اللغات

واحدةً، كما وجبَ في عقل كل عاقل يحصِّل ما يقولُ، أن لا يُثْبَت الفعل على الحقيقة إلا للحيِّ القادر، فإن قلت: فإن اللغة رسمت أن يكون فَعَلَ لإثبات الفعل للشيء كما زعمتَ، ولكنّا إذا قلنا: فعل الربيع الوشيَ أو وَشَّى الربيع، فإننا نريد بذلك معنًى معقولاً، وهو أن الربيع سببٌ في كون الأنوار التي تُشبه الوَشْي،، فقد نقلنا الفعل عن حُكمٍ معقولٍ وُضع له، إلى حكم آخر معقولٍ شبيهٍ بذلك الحكم، فصار ذلك كنقل الأسد عن السبع إلى الرجل الشبيه به في الشجاعة، أفتقول: الأسد على الرجل مجازٌمن حيث المعقول، لا من حيث اللغة، كما قلت في صيغة: فَعَلَ إذا أُسنِدت إلى ما لا يصحّ أن يكون له فِعْلٌ إنّها مجازٌ من جهة العقل، لا من جهة اللغة. فالجواب أن بينهما فرقاً، وإن ظننتهما متساويين، وذلك أن فَعَلَ موضوع لإثبات الفعل للشيء على الإطلاق، والحكم في بيان من يستحق هذا الإثبات وتعيينُه إلى العقل، وأما الأسد فموضوع للسبع قطعاً، واللغة هي التي عيّنت المستحقَّ له، وبرَسْمها(٧٧).

ونجد أن الجرجاني قد قصد إلى عدة أمور، واستخدم مجموعة من الكلمات التي تساوي بعض المصطلحات عند النحاة؛ ومنها:"

- أن النظم كما فهمه عبد القاهرة هو نظم المعاني النحوية في نفس المتكلّم لا بناء الكلمات في صورة جملة، ويمكن فهم ذلك من عبارتين هما رأيه في الاقتباس الأول: "إن مدار أمر النظم على معاني النحو" وفي الاقتباس الثاني: "أنه لا معنى للنظم غير أن توفي معاني النحو فيما بين الكلم."
- أشار عبد القاهر إلى ما سماه: "الفروق"، وهي إشارة ذكية إلى ما شرحناه من أمر القيم الخلافية أو المقابلات بين المعنى والمعنى، أو بين المبنى والمبنى

- .في قوله: "موقع بعضها من بعض" إشارة إلى ما اشتهر في عرف النحاة باسم "الرتبة-"
- في قوله: "واستعمال بعضها مع بعض" إشارة إلى ما سنشرحه من أمر التضام وهو تطلب إحدى الكلمتين للأخرى، واستدعاؤها إياها، وسنعده من القرائن اللفظية فيما سيأتي إن شاء الله.

وأما "البناء" فأنا أفهم من عرض عبد القاهر للموضوع أنه جعله للمباني بحسب المعاني النحوية "الوظيفية"، كأن "تبنى" لمعنى الفاعلية "مبنى" هو الاسم المرفوع في بعض المواطن أو ضميرًا متصلًا في موضع آخر وضميرًا مستترًا في موضع ثالث، فالبناء كما أفهمه عنه هو اختيار المباني التي يقدمها الصرف للتعبير عن المعاني النحوية، وبوضع فكرة "النظم" بإزاء فكرة "البناء" يكون عبد القاهر قد عبَّر عن الارتباط بين المعنى والمبنى كما عرضنا فهمه في هذا الكتاب.

وأما الترتيب فإنه وضع العلامات المنطوقة أو المكتوبة في سياقها الاستعمالي حسب رتب خاصة تظهر بها فوائد التقديم والتأخير اللذين كانا موضع عناية فائقة من لدن عبد القاهر، وكذلك يظهر بهذا الترتيب ما كان من الرتب محفوظًا أو غير محفوظ.

وأما أخطر شيء تكلم فيه عبد القاهر على الإطلاق فلم يكن النظم ولا البناء ولا الترتيب، وإنما كان "التعليق"، وقد قصد به في زعمي: إنشاء العلاقات بين المعاني النحوية بواسطة ما يسمَّى بالقرائن اللفظية والمعنوية والحالية. (٧٨)

وإذا انتقلنا إلى **السكاكي**، وهو واحد من أهم البلاغيين، وقد اتهم بأنه سبب رئيسي في تجمد البلاغة، نجد الرجل يهتم بالمعنى، ويربطه بالنحو

ربطا مباشرا، حيث يعرف علم النحو بقوله:" اعلم أن علم النحو هو أن تنحو معرفة كيفية التركيب فيما بين الكلم لتأدية أصل المعنى مطلقا(٧٩)فالمعنى عنده غير منفصل عن النحو، بل إن معرفة التراكيب هي التي تؤدي أصل المعنى على حد تعبيره.

ويجعل السكاكي علم المعاني مرتبطا بذلك ويعرفه بأنه" تتبع خواص تراكيب الكلام في الإفادة وما يتصل بها من الاستحسان وغيره ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره و أعني بتراكيب الكلام التراكيب الصادرة عمن له فضل تمييز ومعرفة وهي تراكيب البلغاء لا الصادرة عمن سواهم لنزولها في صناعة منزلة أصوات حيوانات تصدر عن محالها بحسب ما.يتفق(٨٠).

ويربط بين التراكيب والمعنى ويأخذ في ضرب الأمثلة على ذلك،والإفادة عنده تعني إيصال المعنى، والخطأ في تطبيق الكلام يعني التقصير في إيصال المعنى.

أما الخطيب **القزويني** فيرى أن"البلاغة صفة راجعة إلى اللفظ باعتبار إفادته المعنى عند التركيب. وكثيرًا ما يسمى ذلك فصاحة أيضًا(٨١).

*** النتائج:**

من التعرض لفكر كل من النحاة والبلاغيين، وقراءة نظرتهم للمعنى، والتعامل معه، ستطاع البحث أن يخلص إلى مجموعة من النتائج، وهي:

١-أن النحاة وضعوا المعنى نصب أعينهم في كل كتاباتهم.

٢-أن اهتمام النحاة بالمعنى أسهم في وجود القياس والعلة، والعامل والتأويل.

٣-أن النظام النحوي يتكون من مجموعة من الطوائف وهي(٨٢).:

١- طائفة من المعاني النحوية العامة كالخبر والإنشاء، والإثبات والنفي والتأكيد، وكالطلب وفيه الأمر والنهي والاستفهام والدعاء والتمني والترجي والعرض والتحضيض، وكالشرط والقسم والتعجب والمدح والذم.

٢- مجموعة من المعاني النحوية الخاصة، أو معاني الأبواب المفردة كالفاعلية والمفعولية والحالية.

٣- مجموعة من العلاقات التي تربط بين المعاني الخاصة، وتكون قرائن معنوية عليها، حتى تكون صالحة عند تركيبها لبيان المراد منها، وذلك كعلاقة الإسناد والتخصيص والنسبة والتبعية.

٤- والعنصر الرابع من عناصر النظام النحوي هو ما يقدمه علما الصرف والصوتيات لعلم النحو من المباني الصالحة للتعبير عن معاني الأبواب، وتلك الصالحة للتعبير عن العلاقات، فليس للنحو من المباني إلّا ما يقدمه له الصرف، ومن هنا ندرك مدى الترابط بين العلمين، حتى ليصبح التفريق بينهما صناعيًّا لا يبرره إلّا الرغبة في التحليل.

٥- وأخيرًا تأتي القيم الخلافية أو المقابلات بين أحد أفراد كل عنصر مما سبق وبين بقية أفراده؛ كأن نرى الخبر في مقابل الإنشاء، أو الشرط الإمكاني في مقابل الشرط الامتناعي، أو المدح في مقابل الذم، أو المتقدم رتبة في مقابل المتأخر، أو الاسم المرفوع في مقابل الاسم المنصوب، أو المتعدي في مقابل اللازم وهلمّ جرا. (٨٣)

٦- أن البلاغيين حين عالجوا المعنى عالجوه في ضوء المعطيات النحوية، والتراكيب.

٧- أن البلاغة عند عبد القاهر هي النظم، والنظم هو توخي معاني النحو.

٨- أن الألفاظ لا قيمة لها في ذاتها، وإنما العبرة بالتركيب والسياق.

٩- أن السكاكي في تعريفه للنحو جعل معرفة التراكيب شرطا لتأدية أصل المعنى.

١٠- أن القزويني جعل البلاغة معرفة النحو.

١١- - المعاني المطروحة في الطريق عند الجاحظ هي المعاني العامة والأغراض المعروفة من الكلام كالمدح والهجاء والفخر والغزل ...، وليست هي المعاني ذاتها إذا لبست ثوب الصياغة والتصوير؛ فالجاحظ يرى أن الأدب، ومنه الشعر ضرب من الصياغة والتصوير.

١٢- والطرح السابق هو ذاته فهم عبد القاهر معبرا عن ذلك بأن الألفاظ خدم المعاني، فالناس يتفقون على معنى القصاص في قول العرب: القتل أنفى للقتل، والآية الكريمة: ولكم في القصاص حياة. لكن المفاضلة مردها الصياغة التي هي مجموع اللفظ والمعنى معا، وليس اللفظ وحده.

١٣- الجاحظ والجرجاني متفقان على أن المعنى هو المحرك للكلام، والقضية ليست انتصارا للمعنى على حساب اللفظ، أو الانتصار للفظ على حساب المعنى؛ بل انتصار للنظم والصياغة التي هي مجموع المزاوجة بينهما، فاللغة شكل ومعنى.

١٤- دوافع الفصل بين الرؤيتين مذهبية، فالجاحظ معتزلي متكلم، وعبد القاهر أشعري؛ ففهم علماؤنا من مذهبية المعتزلة أنهم أهل كلام وجدل ولفظ وصياغة وتلاعب بالمعاني للانتصار لوجهة نظرهم،

والأمر في البحث اللغوي ليس كالبحث في المنطق والفلسفة وعلوم الجدل؛ لأن جهة البحث بينها منفكة.

١٥- إشكالية القضية في تراثنا مبنية على تفسير كلام الشيخين، وقد انساق وراءها المحدثون.

والله من وراء القصد

الهوامش والإحالات :

(١) راجع: الغزالي في تقسيمه لدلالة الألفاظ، في كتابه: معيار العلم،ص ٤٩(وما بعدها، والشافعي في كتابه الرسالة،ص ٢١٤. وانظر:

- د.محمد يوسف حبلص، اللغة والدلالة البحث الدلالي عند الأصوليين ،ص٣٦، ١٩٩١.
- محمود توفيق محمد سعد ،دلالة الألفاظ عند الأصوليين: دراسة بيانية ناقدة ،ص ١٩٨٧،٢٢.
- د. طاهر سليمان حمودة ،دراسة المعنى عند الأصوليين،ص ٤٣، الدار الجامعية للطباعة والنشر،١٩٦٧م،.

(٢) الجاحظ؛ عمرو بن بحر، البيان والتبيين،١٥٨/١،– تحقيق عبد السلام هارون – الهيئة العامة لقصور الثقافة ،مصر٢٠٠٣.

(٣) الجرجاني؛ عبد القاهر الجرجاني : دلائل الإعجاز ،ص٣٢: ت: محمود محمد شاكر مكتبة الخانجي القاهرة ، ط ٣ ، 1991.

(٤) انظر على سبيل المثال: إحسان عباس، تاريخ النقد الأدبي عند العرب ص٩٨/١،دار الثقافة ط ٤ ، بيروت ١٩٨٣.

- د. فايز الداية: علم الدلالة العربي، النظرية والتطبيق، ص ٢٢، دار الفكر ط ١، دمشق ١٩٨٥.
- د. إبراهيم أنيس:دلالة الألفاظ،ص ٦٤، مكتبة الأنجلو،ط٢، القاهرة ١٩٦٣.
- د. السعيد الباز: قضية اللفظ في النقد العربي حتى القرن الخامس الهجري، ص٢-٣،رسالة ماجستير مخطوطة بكلية دار العلوم جامعة القاهرة ١٩٨٠. وغير ذلك الكثير.

(٥) جمال الدين ابن منظور الأنصاري،لسان العرب، مادة عنا، إعداد وتصنيف يوسف خياط، ونديم مرعشلي، دار لسان العربنبيروت،د.ت.

(٦)معجم المعاني الجامع.

(٧)د. أحمد مختار عمر،علم الدلالة،ص١٧٤،:ط٧ عالم الكتب، القاهرة ٢٠١٠.

(٨)القاضي الجرجاني: علي بن محمد بن علي الزين، التعريفات، ص٥٤، دار الكتب العلمية،ط١ بيروت،-لبنان،١٩٨٣.

(٩) د. محمد علي الخولي: علم الدلالة (علم المعنى)،ص٩. دار الفلاح ، ط١ ،عمّان ٢٠٠١ .

فريد عوض حيدر، علم الدلالة دراسة نظرية وتطبيقية، مكتبة الآداب، القاهرة، ٢٠٠٥ م،ص: ١١.

(١٠) جمعت الروايات التي قيل أنها كانت سببا في نشأة النحو بين عدة معان ب مثل: المعنى النحوي و المعنى الدلالي أو المعنى السياقي الاجتماعي؛ فخطأ القارئ مثلا: معنى نحوي، وخطأ ابنة أبي الأسود: معنى سياقي غرضي، وليس نحويا بدليل مراجعة أبيها لها عن القصد من الكلام.

(١١) انظر:مصطفى محمد العطار: المعنى النحوي قراءة في مرحلة التأسيس وما بعد التأسيس،ص٥٤. مجلة الرافدين.

(١٢) راجع: علي محمد فاخر: تاريخ النحو العربي منذ نشأته حتى الآن،ص١٢ وما بعدها، مكتبة الآداب، ط١/ مصر ٢٠١٥.

(١٣) سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر: الكتاب، ١٢/١، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي،ط٤ القاهرة ٢٠٠٤.،و أبو الفتح عثمان ابن جني :الخصائص،٦/١، تحقيق محمد علي النجار – الهيئة العامة للكتاب ط٤ – ١٩٩٩.

(١٤) راجع التقسيم في مظانه في كتب النحو على سبيل المثال:

- ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك،تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد،مكتبة دار التراث ط ٢ مصر.

- شرح الأشموني على الألفية ومعه حاشية الصبان الأشموني، تحقيق د. طه عبد الرؤوف سعد. المكتبة التوفيقية بالقاهرة، بدون طبعة أو تاريخ.

- رضي الدين الاستراباذي ،شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق د. محمد نور الحسن وآخرين. دار الكتب العلمية ببيروت، طبعة ١٩٧٥م.
- شرح الرضي على الكافية، تحقيق د. يوسف حسن عمر. منشورات، جامعة قابوس، ط٢.بنغازي،١٩٩٨.

١-مال الدين بن مالك، شرح الكافيه الشافيه، تحقيق د. عبد المنعم أحمد هريدي. دار المأمون للتراث بالسعودية، طبعة ٩٨٢م.

(١٥) ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك، ص١٦/١،،تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد،مكتبة دار التراث ط ٢ مصر.

(١٦) يرى د. تمام حسان أن أبيات ابن مالك هذه قد" فرّقت بين أقسام الكلم تفريقًا من حيث المبنى، وأن الموقف الذي لخصَّناه عن النحاة الآخرين قد فرّق بين هذه الأقسام تفريقًا من حيث المعنى، وأن التفريق على أساس من المبنى فقط أو المعنى فقط ليس هو الطريقة المثلى التي يمكن الاستعانة بها في أمر التمييز بين أقسام الكلم، فأمثل الطرق أن يتم التفريق على أساسٍ من الاعتبارين مجتمعين، فيبنى على طائفة من المباني ومعها -جنبًا إلى جنب فلا تنفك عنها- طائفة أخرى من المعاني على نحو ما نرى فيما يلي:

أ- المباني	ب- المعاني
الصورة الإعرابية	التسيمة
الرتبة	الحدث
الصيغة	الزمن
الجدول	التعليق
الإلصاق	المعنى الجملي
	التضام
	الرسم الإملائي

د.تمام حسن: اللغة العربية معناها ومبناها ٨٧،٨٨،عالم الكت ط٦،القاهرة ٢٠٠٩.

(١٧) د.تمام حسن: الأصول دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب النحو- فقه اللغة- البلاغة، ص٢٨٤،عالم الكتب، القاهرة ٢٠٠٩.

-وانظر: عبد المجيد محمد علي الغيلي: المعاني النحوية؛أساليبها وألفاظها عند العرب، ص ٤٣.،٢٠٠٣م

(١٨) الخصائص،١/٩.

(١٩) السابق ١/٤٣.

(٢٠) هناك مدارس أخرى لها سمات وخصائص، مثل المدرسة البغدادية والمدرسة المصرية، والأندلسية؛ ولكني أقتصر هناك على الأشهر والأقدم للمزيد انظر: تاريخ النحو العربي ص٦٤.والأصول لتمام حسان ص ٣٩. و د.شوقي ضيف ،المدراس النحوية،ص ٦و٧ وأماكن متفرقة من الكتاب، دار المعارف،ط٧،القاهرة.

(٢١) راجع الخلاف بين المدرستين في الإنصاف،ص٣١، وتاريخ النحو العربي،ص ١١، والمدارس النحوية ص ١٣.

(٢٢) د. محمد الطنطاوي نشأة النحو وتاريخ أشهر النحو ص ٨٢.دار المعارف مصر ١٩٩٥.

(٢٣) المدارس النحوية، ص ٨٢.

(٢٤) د.حسن عبد الغني الأسدي: مفهوم الجملة عند سيبويه ص ٦٧.دار الكتب العلمية ٢٠٠٧.

(٢٥) د.غادة غازي عبد المجيد ونوفل إسماعيل صالح،منهج سيبويه في ترتيب الأبواب النحوية في الكتاب،ص ٣٧٤،مجلة ديالي، للبحوث الإنسانية، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة ديالي، العدد ٦٨. ٢٠١٥

(٢٦) الكتاب ١/٢٥.

(٢٧) د. محمد حماسة: النحو والدالة مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي، ص ٨١، دار غريب القاهرة٢٠٠٦.

(٢٨) وجلال الدين السيوط: الاقتراح في علم أصول النحو، ص ٤٦ ،ت:. محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية بالإسكندرية، طبعة ٢٠٠٦م.

(٢٩) اللغة العربية معناها ومبناها،ص ٣٦،٣٧.والمدارس النحوية ص ٢٦٤.

(٣٠) الأصول،ص٦٤...

(٣١) محمد الخضر حسين: القياس في اللغة العربية، ص ٢٥، ٢٧،،المطبعة السلفية، القاهرة ١٣٥٣هـ، وشرح الحماسة لأبي العلاء المعري، ص ٢٦٣.ت: حسين محمد نقشة ، دار الغرب الإسلامي ط١،لبنان1991 م

(٣٢) اللغة العربية معناها ومبناها،ص ٣٦،٣٧.و عباس حسن، اللغة والنحو بين القديم والحديث ص ٣٩، دار المعارف،مصر1966م

(٣٣) نشأة النحو، ص ١٧٣.

(٣٤) سعيد الأفغاني في أصول النحو ، ص ١٠٨ وما بعدها،المكتب الإسلامي،ط١، دمشق1987.

(٣٥) راجع: اللغة والنحو، ص ١١١، ١١٢،و د. تمام حسان: الفارابي اللغوي رسالة ماجستير دار العلوم جامعة القاهرة،ص ٢١١ وما بعدها. وانظر:د تمام حسان ، من قضايا اللغة والنحو" ص ١٩٣ وما بعدها.

(٣٦) الزجاجي ، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق ، الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك ،ص٦٦، دار النفائس ط٢ ، بيروت ، ١٩٨٦م.وانظر: الدكتور مازن المبارك: النحو العربي، ص٦٢، ٦٩، دار الفكرط١، دمشق ١٩٦٥ واللغة معناها ومبناها ص٤٣.

(٣٧)المدارس النحوية، ص ٥١.

(٣٨)ابن مضاء: أحمد بن عبد الرحمن بن محمد، الرد على النحاة ص١٢،ت:/د محمد إبراهيم البنا ، دار الاعتصام ط١ ،مصر ١٩٧٩. واللغة معناها ومبناها ص٧٦. .

(٣٩) الخصائص.١/٤٣.

(٤٠) الخصائص١/٤٧.

(٤١) سعيد الأفغاني ،نظرات في اللغة عند ابن حزم الأندلسي، ص ٤٤ – ٤٦، دار الفكرط٢، دمشق 1969.

(٤٢) الخصائص. ١/٦٥ بتصرف .

(٤٣) اللغة العربية معناها ومبناها،ص ٣٦،٣٧.والمدارس النحوية ص ١٦٢

(٤٤) د. اللغة معناه ومبناها،ص ٦٤، ود.سليمان يوسف خاطر" منهج سيبويه في الاستشهاد بالقرآن،ص٢١،، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ.

وانظر: د.إيهاب همام الشيوي،الوجوه اللغوية بين التزام القراء وطرائق النحوي، مجلة كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، العدد ٨٠،أغسطس ٢٠١٥.، ص ٢٥٦.

(٤٥) سورة يوسف آية ٣٥.

(٤٦) ابن ولاد التميمي: الانتصار لسيبويه من المبرد، ص ٢١٢- ٢١٣، ت: زهير سلطان،مؤسسة الرسالة، ط١، الدار البيضاء1996 .

(٤٧) أحمد بن محمد الحملاوي؛ شذا العرف ص ٦٩، الناشر: دار الكيان، ٢٠٠٩.

(٤٨) السابق نفسه واللغة معناها ومبناها، ص ٦٥..ويضرب أمثلة على ما يقول به" فانظر إلى ما قاله كل من البصريين والكوفيين في نواصب المضارع. ذهب معظم الكوفيين إلى أن النواصب عشرة، وهي تنصبالمضارع بنفسها وذلك مذهب لا التواء فيه ولا تعقيد، ولا يحمل هذه النواصب ما لا تحتمله من المعاني، ولا يوقعنا في تكلفات تشوه النحو وتنفر الدارسين منه، أما البصريين فقد قسموا النواصب إلى قسمين: قسم ينصب بنفسه وهو أن وإن وإذن وكي "الأخيرة في بعض حالاتها" وقسم ينصب بأن مضمرة بعده وهو النواصب الستة الباقية. ثم تحدثوا بعد هذا عن "أن" المضمرة جوازًا و"أن" المضمرة وجوبًا. واضطرهم تقدير "أن" إلى أن يبحثوا للأدوات الستة عن أعمال أخرى غير النصب، لأن ما بعدها لا بد أن يؤول بمصدر لوجود أن المضمرة، وهذا المصدر لا بد من إعراب يعرب به. وقد وقعوا بذلك في تكلفات لم يقع فيها نحاة الكوفة واخترعوا لنا ما سموه بالمصدر المتصيد. وقد حمل البصريين على سلوك هذا المسلك الوعر قاعدتهم المنطقية التي تقول: "إن الحروف لا تعمل إلا إذا كانت مختصة." فما دامت هذه الحروف تدخل على الأسماء والأفعال فلا يصح أن تعمل، وإذا كانت هذه الحروف لا تعمل في الفعل فلا بد من التفتيش عن العامل، وقد وجدوه في "أن" المستترة.

(٤٩) عبد الحميد مصطفى ، نظرية العامل في النحو العربي ودراسة التراكيب، مجلة جامعة دمشق ، المجلد ١٨، ص ٤٦ ، العدد ٣+٤ ، عام ٢٠٠٢ م..

(٥٠) السابق،الصفحة نفسها.

(٥١) السابق ص٤٧.و الكتاب ٢٥/١.والأصول،ص١٣٤.

(٥٢) الكتاب ٢٥/١.

(٥٣) الكتاب ٢٥/١.

(٥٤)الأصول،ص ١٧٩.

(٥٥) السابق ، ص ٢٢٤.

(٥٦) عبد الإله تميم نظرية العامل. نقلا عن الكتاب ١٧٩/٢.

(٥٧) الخصائص٣٢/٢.

(٥٨) عبد الإله تميم نظرية العامل،٤.

(٥٩) الأصول،ص١٦١.

(٦٠) براهيم مصطفى: إحياء النحو،ص ٣١،٣٢ ، مكتبة لسان العرب ط٢،١٩٩٢.وانظر: الخصائص١/١٠٩.

(٦١) أبو البركات بن الأنباري: بين النحويين البصريين والكوفيين ١/ ٣١، شرح الرضي على الكافية ١/ ١٩، ٢/ ٢٢٤، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك) ت : محمد محيي الدين عبد الحميد،٢/ ٢٩٩ - ٣٠٠، ٢٨١ :مصطفى البابي الحلبي ط٢،القاهرة ١٩٤٦ م.

(٦٢) البيان والتبيين، ١/ ١٥٨.

(٦٣) السابق نفسه.

(٦٤) البيان والتبيين.١/ ٧٧.

(٦٥) دلائل الإعجاز ص٦٩.

(٦٦) دلائل الإعجاز ص٥٤.

(٦٧) اللغة معناها ومبناها ٢٦٧.

(٦٨) دلائل الإعجاز،ص٤٥، واللغة معناها ومبناها،ص٢٨٢.

(٦٩) دلائل الإعجاز ص٢٣..

(٧٠) د. حسن طبل: المعنى في البلاغة العربية، ص ٤٩،ط١، دار الفكر العربي، القاهرة،١٩٩٨.

(٧١) الخصائص١/٨١.

(٧٢) الخصائص.١/٨٢.

(٧٣) الخصائص١/٨٥.

(٧٤) عبد االقاهر الجرجاني: أسرار البلاغة٣/١ ت: محمود محمد شاكر مكتبة الخانجي القاهرة، ط 1،القاهرة ١٩٨٤.

(٧٥) السابق١/٣.

(٧٦) السابق ٢/١ ا

(٧٧) دلائل الإعجاز١٥٤.

(٧٨) اللغة معناها ومبناها،ص ١٨٦،١٨٧،١٨٨.

(٧٩)السكاكي: أبو يعقوب، مفتاح العلوم،٣٣/١، تعليق نعيم زرزور. دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الثانية ١٩٨٧م.

(٨٠) السابق ١/٧٠خصائص ١/٧٦.

(٨١) الخطيب القزويني (جلال الدين) الإيضاح في علوم البلاغة ص ٢٥، مطبعة محمد على صبيح،ط ١، القاهرة ١٩٧١م. وانظر المعنى في البلاغة العربية،ص ٣١.

(٨٢) اللغة معناها ومبناها ١٦٥.

(٨٣) تمام حسن:اللغة معناها ومبناها،ص ٣٦،٣٧.

المصادر المراجع

١- إبراهيم أنيس (د): دلالة الألفاظ،ص ٦٤، مكتبة الأنجلو،ط٢، القاهرة ١٩٦٣.

٢- إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، مكتبة لسان العرب ط٢، ١٩٩٢

٣- إحسان عباس (د)، تاريخ النقد الأدبي عند العرب ص١/٩٨،دار الثقافة ط ٤، بيروت ١٩٨٣

٤- أحمد بن محمد الحملاوي، شذا العرف، الناشر: دار الكيان، ٢٠٠٩.

٥- أحمد مختار عمر(د)، علم الدلالة، ط٧ عالم الكتب، القاهرة ٢٠١٠.

٦- الأشموني: علي بن محمد بن عيسى شرحه على ألفية ابن مالك (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك) ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، مصطفى البابي الحلبي ط٢، القاهرة ١٩٤٦م.

٧- الأشموني شرحه على الألفية ومعه حاشية الصبان الأشموني، تحقيق د. طه عبد الرؤوف سعد. المكتبة التوفيقية بالقاهرة، بدون طبعة أو تاريخ.

٨- إيهاب همام الشيوي (د)، الوجوه اللغوية بين التزام القراء وطرائق النحوي، مجلة كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، العدد ٨٠، أغسطس ٢٠١٥.

٩- أبو البركات بن الأنباري: الإنصاف في مساءل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين

١٠-تمام حسان (د): الأصول دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب النحو- فقه اللغة- البلاغة، عالم الكتب، القاهرة ٢٠٠٩.

١١- الفارابي اللغوي رسالة ماجستير دار العلوم جامعة القاهرة.

١٢- اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب ط٦، القاهرة ٢٠٠٩.

١٣- من قضايا اللغة والنحو.

١٤-الجاحظ؛ عمرو بن بحر، البيان والتبيين،١٥٨/١،- تحقيق عبد السلام هارون – الهيئة العامة لقصور الثقافة، مصر.
١٥-الجرجاني؛ عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز،ص٣٢: ت: محمود محمد شاكر مكتبة الخانجي القاهرة، ط ٣، ١٩٩١.
١٦-أسرار البلاغة، ت: محمود محمد شاكر مكتبة الخانجي القاهرة، ط 1،القاهرة ١٩٨٤.
١٧-جلال الدين السيوطي: الاقتراح في علم أصول النحو، ت: محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية بالإسكندرية، طبعة ٢٠٠٦م.
١٨-جمال الدين ابن منظور الأنصاري، لسان العرب، إعداد وتصنيف يوسف خياط، ونديم مرعشلي، دار لسان العرب، بيروت، د.ت.
١٩-جمال الدين بن مالك، شرح الكافية الشافية، تحقيق د. عبد المنعم أحمد هريدي. دار المأمون للتراث بالسعودية، طبعة ١٩٨٢م.
٢٠-حسن طبل (د): المعنى في البلاغة العربية، ط١، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٨.
٢١-حسن عبد الغني الأسدي (د): مفهوم الجملة عند سيبويه، دار الكتب العلمية ٢٠٠٧.
٢٢-الخطيب القزويني (جلال الدين) الإيضاح في علوم البلاغة، مطبعة محمد على صبيح،ط ١، القاهرة ١٩٧١م.
٢٣-الرضي شرحه على الكافية، تحقيق د. يوسف حسن عمر. منشورات، جامعة قابوس، ط٢. بنغازي، ١٩٩٨.
٢٤-رضي الدين الاستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق د. محمد نور الحسن وآخرين. دار الكتب العلمية ببيروت، طبعة ١٩٧٥م.
٢٥-الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، الإيضاح في علل النحو، ت: مازن المبارك، دار النفائس ط٢، بيروت، ١٩٨٦.
٢٦-سعيد الأفغاني، في أصول النحو، المكتب الإسلامي، ط١، دمشق١٩٨٧.
٢٧- نظرات في اللغة عند ابن حزم الأندلسي، دار الفكر ط٢، دمشق ١٩٦٩.
٢٨-السعيد الباز (د): قضية اللفظ في النقد العربي حتى القرن الخامس الهجري، رسالة ماجستير مخطوطة بكلية دار العلوم جامعة القاهرة ١٩٨٠.

٢٩-السكاكي: أبو يعقوب، مفتاح العلوم، تعليق نعيم زرزور. دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الثانية ١٩٨٧م.

٣٠-سليمان يوسف خاطر (د)،منهج سيبويه في الاستشهاد بالقرآن، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ.

٣١-سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر: الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، ط٤ القاهرة ٢٠٠٤.

٣٢-الشافعي: محمد بن إدريس، كتابه الرسالة،ت: أحمد شاكر،مصطفى البابي الحلبي، القاهرة ١٩٤٠.

٣٣-د.شوقي ضيف (د)، المدارس النحوية، دار المعارف، ط٧، القاهرة.

٣٤-طاهر سليمان حمودة (د)، دراسة المعنى عند الأصوليين،ص ٤٣، الدار الجامعية للطباعة والنشر،١٩٦٧م.

٣٥-عباس حسن، اللغة والنحو بين القديم والحديث، دار المعارف،مصر١٩٦٦م.

عبد القاهر الجرجاني: أسرار البلاغة ت: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي القاهرة، ط١، القاهرة ١٩٨٤.

٣٦-عبد الحميد مصطفى، نظرية العامل في النحو العربي ودراسة التراكيب، مجلة جامعة دمشق، المجلد ١٨، العدد ٣+٤، عام ٢٠٠٢م.

٣٧-عبد المجيد محمد علي الغيلي: المعاني النحوية؛ أساليبها وألفاظها عند العرب، ٢٠٠٣م.

٣٨-ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة دار التراث ط ٢ مصر.

٣٩-أبو العلاء المعري: شرح الحماسة ، ت: حسين محمد نقشة، دار الغرب الإسلامي ط١، لبنان ١٩٩١م.

٤٠-علي محمد فاخر: تاريخ النحو العربي منذ نشأته حتى الآن، مكتبة الآداب، ط١/ مصر ٢٠١٥.

٤١-غادة غازي عبد المجيد ونوفل إسماعيل صالح، منهج سيبويه في ترتيب الأبواب النحوية في الكتاب، مجلة ديالي، للبحوث الإنسانية، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة ديالي، العدد ٦٨، ٢٠١٥.

٤٢-الغزالي: أبو حامد محمد بن محمد الغزالي، معيار العلم في فن المنطق، ت د. سليمان دنيا، دار المعارف ط١ ، مصر ١٩٦١.

٤٣-فايز الداية (د): علم الدلالة العربي، النظرية والتطبيق، ص ٢٢، دار الفكر ط ١، دمشق ١٩٨٥.

٤٤-فريد عوض حيدر، علم الدلالة دراسة نظرية وتطبيقية، مكتبة الآداب، القاهرة، ٢٠٠٥ م.

٤٥-أبو الفتح عثمان ابن جني: الخصائص، تحقيق محمد علي النجار – الهيئة العامة للكتاب ط٤ – ١٩٩٩.

٤٦-القاضي الجرجاني: علي بن محمد بن علي الزين، التعريفات، دار الكتب العلمية،ط١ بيروت،-لبنان، ١٩٨٣.

٤٧-مازن المبارك (د): النحو العربي، دار الفكر، ط١، دمشق ١٩٦٥.

٤٨-محمد الخضر حسين: القياس في اللغة العربية، المطبعة السلفية، القاهرة ١٣٥٣هـ.

٤٩-محمد الطنطاوي (د): نشأة النحو وتاريخ أشهر النحو، دار المعارف مصر ١٩٩٥.

٥٠-محمد حماسة (د): النحو والدالة مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي، دار غريب القاهرة٢٠٠٦.

٥١-محمد علي الخولي (د): علم الدلالة (علم المعنى)،ص٩. دار الفلاح، ط١،عمّان ٢٠٠١.

٥٢-محمد يوسف حبلص (د)، اللغة والدلالة البحث الدلالي عند الأصوليين.

٥٣-محمود توفيق محمد سعد،دلالة الألفاظ عند الأصوليين: دراسة بيانية ناقدة.

٥٤-مصطفى محمد العطار: المعنى النحوي قراءة في مرحلة التأسيس وما بعد التأسيس، مجلة الرافدين.

٥٥-ابن مضاء: أحمد بن عبد الرحمن بن محمد، الرد على النحاة، ت:/د محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام ط١، مصر ١٩٧٩.

٥٦-ابن ولاد التميمي: الانتصار لسيبويه من المبرد، ت: زهير سلطان، مؤسسة الرسالة، ط١، الدار البيضاء ١٩٩٦.